

## 36833 - هل يعود محرماً إذا لم يطف طواف الإفاضة يوم العيد؟

### السؤال

سمعت أن من لم يطف للإفاضة يوم العيد، يعود محرماً مرة أخرى حتى يطوف، فهل هذا صحيح؟.

### الإجابة المفصلة

هذا قد روي فيه حديث عن أم سلمة رضي الله عنها، وقد سئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن هذه المسألة، فأجاب:

”سؤالكم عن حديث أم سلمة رضي الله عنها أن من لم يطف طواف الإفاضة قبل غروب الشمس من يوم العيد عاد محرماً.

أفيدكم بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة، ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك من وجوه:

الأول: من جهة سنده، فإن مداره عند الإمام أحمد وأبي داود وابن خزيمة على محمد بن إسحاق صاحب السير المعروف، قال: أخبرنا أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أبيه وعن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا أنتم أمسيتم قبل أن تطوفوا بهذا البيت عدتم حرماً كهيئتكم قبل أن ترموا الجمره حتى تطوفوا به).

فأما ابن إسحاق ففي مفاريد بعض النكارة، فقد سئل الإمام أحمد عن الحديث ينفرد به ابن إسحاق تقبله، قال: لا والله.

وقال محمد بن يحيى: حسن الحديث عنده غرائب. وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة، وإنما يعتبر به. انتهى. “تهذيب” (46-9/39).

ولعل هذا الحديث من مفاريد المنكرة.

وأما أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة فقال فيه في “التقريب” (2/448): مقبول من الثالثة.

وقال فيه في "المحلى" (7/142): "ليس معروفاً بنقل الحديث، ولا معروفاً بالحفظ، ولو صح يعني حديث أم سلمة لقلنا به مسارعين إلى ذلك" انتهى .

وقد أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (2/228) نحو حديث أم سلمة لكنه من طريق عبد الله بن لهيعة، قال فيه في التقريب (1/144): "صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما" انتهى .

قلت: وقد ضعفه بعض الحفاظ مطلقاً، وبعضهم فيما إذا روي عنه غير العبادة .

فإذا كان هذا سند الحديث، لم يروه إلا من في روايتهم نظر ومقال، وأعرض عنه الأئمة الكبار من نقلة الحديث وحفاظه من رجال البخاري ومسلم وأمثالهم، مع أنه في أمر تعم البلوى به وتتوافر الدواعي على نقله، كان ذلك دليلاً على أنه لا أصل له .

الوجه الثاني: من جهة متنه، فمتنه شاذ، لأن الأحاديث في الصحيحين وغيرهما ظاهرة متضادة في أن التحلل الأول يحصل قبل الطواف بالبيت بدون قيد وقوعه قبل الغروب، مثل قول عائشة رضي الله عنها: (كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف بالبيت) ولا يمكن أن تقيد بمثل هذا الحديث الشاذ، ولهذا قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (2/229) لما ذكر حديث عائشة رضي الله عنها: "فقد عارض ذلك حديث ابن لهيعة الذي بدأنا بذكره في هذا الباب، فهذه أولى، لأن معها من التواتر وصحة المجيء ما ليس مع غيرها مثله" انتهى .

الوجه الثالث: من جهة العمل به .

إذ لم يعمل به من الأمة: أئمتها وعلماؤها إلا نفر قليل من بعد الصحابة إن صح النقل عنهم، فقد قال الطبري في كتابه "القرى لقاصي أم القرى" (ص 472) حين ذكر الحديث: "وهذا حكم لا أعلم أحداً قال به" انتهى .

ونقل النووي في "شرح المهذب" (8/165) عن البيهقي قوله: " لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به . قلت ( النووي ) : فيكون منسوخا دل الإجماع على نسخه ، فإن الإجماع لا يَنْسخ ، ولا يُنسخ ، لكن يدل على ناسخ " انتهى .

فوافق البيهقي النووي على نفي العلم بالمخالف ، بل جعله إجماعا دالا على نسخ الحديث ، يعني : لأن الأمة لم تعمل به ، لكن في كلام النووي رحمه الله نظر لأن دعوى النسخ تستلزم ثبوت المنسوخ ، والحديث لم يثبت أصلا حتى يُدعى فيه النسخ .

هذا وقد نقل بعض الناس عن عروة بن الزبير أحد الفقهاء السبعة أنه قال به ، ولعله فهم ذلك من قوله فيما نقله عنه الطبري في كتابه "القرى" (ص 470) : إنه لا يحل الطيب لمن لم يطف بالبيت بعد عرفة وإن قصر . أخرجه سعيد بن منصور .

وإنما قلت ذلك لأنه يبعد جدا أن يكون عروة بن الزبير قال بمقتضى حديث أم سلمة ثم يخفي قوله على مثل الطبري والبيهقي .

وعلى هذا يكون معنى قول عروة : إنه لا يحل له الطيب حتى يطوف بالبيت ، وهذا قول مشهور ، والنزاع في ذلك معروف ، والفرق بينه وبين مقتضى حديث أم سلمة بل صريحه : أن حديث أم سلمة يدل على أنه يحل قبل الطواف بالبيت ، لكن إن أخر الطواف عن غروب الشمس يوم العيد عاد محرما .

أما ما نقله الطبري عن عروة فيدل على توقف حل الطيب على الطواف وبين هذا وذاك فرق ظاهر . الوجه الرابع : أن مقتضاه مخالف لمقتضى الأصول الشرعية والقواعد المرعية .

فإن مقتضاها : أن العامل متى حل من العبادة لم يعد إليها إلا بنية جديدة ، وهذا مما يضعف ثبوت الحديث ، ولو ثبت لكان القول به واجبا ، وكل قاعدة لها مستثنيات .

هذا ما يسر الله كتابته على عجل .

أسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا للصواب ، والعمل بما دلت عليه  
السنة والكتاب ، إنه على ذلك قدير " انتهى من رسالة مكتوبة بخط الشيخ رحمه الله .